توثيق مجزرة مدينة دوما في ريف دمشق

مدينة دوما تقع في الشمال الغربي للعاصمة دمشق وتبعد عنها ١٤ كم، وتعد من أكبر المدن في ريف دمشق من حيث المساحة وعدد السكان.

وتبلغ مساحتها الإجمالية ثلاثة آلاف هكتاراً منها ٣٠٠ هكتاراً عمران والباقي أراضٍ زراعية.

كانت مدينة دوما قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية تحتضن ما يقارب (٧٥٠,٠٠٠) نسمة.

وبعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية وبسبب القصف المتواصل؛ لا يوجد فيها الآن إلا ما يقارب (١٥٠,٠٠٠) نسمة.

الموقع على الخارطة

رواية شاهد عيان يدعى محمد الطيب كان موجوداً حين القصف ولا يزال على قيد الحياة:

بالإمكان التواصل مع الشاهد عبر حسابه على السكايب بالصوت والصورة: freedouma125

"رأيت بعيني صاروخين في السماء قادمين من جهة منطقة نجها وكانا متجهين إلى المدينة، وخلال ١٥ ثانية سقط الصاروخان في منطقة كرم الرصاص الواقعة شرق المدينة، ما أدى إلى تصاعد الدخان والغبار بشكل كثيف جداً.

هرعنا إلى منطقة القصف ورأينا الجثث والجرحى بالعشرات".

تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ريف دمشق من توثيق مقتل ٩ مواطنين بينهم طفل وسيدة، كما تمكنا من توثيق وقوع نحو ٣٠ شهيداً نتيجة القصف على المدينة بصاروخ أرض أرض.

أسماء ضحايا المجزرة:

الطفل محمد غسان سويدان/ريف دمشق/ دوما /

كاسم الواوي /ريف دمشق / دوما /

محمد عبدالفتاح المحشي /ريف دمشق / دوما /

أكرم شيخ بزينة/ دوما /

صورة أكرم

قمرمصاروة/ريف دمشق / دوما /

احمد الزين/ريف دمشق / دوما /

صورة أحمد/ريف دمشق / دوما /

سامر بلله/ريف دمشق / دوما /

بدر أحمد قصار/ريف دمشق / دوما /

أحمد محمد الحلبي/دمشق/ الميدان/

الإثباتات والمرفقات:

أولاً: فيديو يصور الجرحى جراء القصف

ثانياً: فيديوهات تصور آثار الدمار

رابط ١، رابط ٢

الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف على مدينة دوما بريف دمشق كان عشوائياً وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها الأركان كافة.

٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في دوما المتمثل في جريمة القتل هو جريمة ضد الإنسانية، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية وواسعة الانتشار.

٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.

٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.

٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.

٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.

٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة المتورطين والمجرمين كافة إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.

٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن تجاوزات الحكومة السورية كافة.

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع، كأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً؛ ما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل.